

الوساطة الأفريقية تفشل في تسوية أزمة مالي السياسية

مخاوف غربية من الجماعات الجهادية تترك ضغوط المعارضة المالية



أزمة يترقب بها الجهاديون

العميقة للسكان، إن البحث عن مخرج يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تحسين يوميات المليات والماليين". وتنص خطة المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا على تعيين سريع محكمة دستورية جديدة لتسوية الخلاف المعلق بالانتخابات التشريعية وكذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وتلقى معسكر الرئيس خارطة الطريق بإيجابية لكن حركة 5 يونيو رفضتها حتى الآن، فيما تشير مصادر قريبة منها إلى ظهور توتر في صفوفها بين "صقور" يصرون على استقالة الرئيس و"حمائم" أكثر توافقية. وفي حال عدم قبول مطالبهم بإسقاط الرئيس، وهو "خط أحمر" بالنسبة للمجموعة الدولية.

فإن المعارضين يمكن أن يقبلوا في نهاية المطاف بالانضمام إلى الحكومة كما قال مصدر التقى مختلف الأطراف. واعتبر أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة باماكو بريما ديكو أن ما يجري التفاوض بشأنه يدور حول "استقالة رئيس الوزراء".

وأضاف ديكو أن الحراك الاحتجاجي "مضطر إلى مواصلة الضغوط من أجل الحصول على شيء ما".

ورأى دبلوماسي أن المعارضة التقليدية "ضعيفة" منذ خطف زعيمها إسماعيل سيسيه في نهاية مارس على أيدي جهاديين.

حلفائها والدول المجاورة التي تخشى أن تغرق البلاد في الفوضى.

وفي آخر أحداث العنف، قتل جندي فرنسي وأصيب اثنان آخران الخميس في هجوم بعربة مفخخة في شمال مالي، على ما أعلنت الرئاسة والجيش الفرنسيان. وكانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طرحت الأحد، توصياتها للخروج من الأزمة عبر مفاوضات الرئيس النيجيري الأسبق جونانان، ونالت دعم الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وقال مصدر مقرب من المفاوضات إن الرؤساء الخمسة سيسعون إلى "تعزير" الجهود الدبلوماسية السابقة و"التوصل" إلى اتفاق.

وعُزِدَ الجبعوث الأميركي الخاص إلى منطقة الساحل بيتر قام على مواقع التواصل الاجتماعي قائلًا إن "حوادث" باماكو تثير القلق، مضيفًا أن "أي تغيير حكومي خارج أطر الدستور غير وارد". واعتبر مركز الدراسات "أي.أس.أس" في باماكو، في تقرير بحثي نشره الخميس أنه "يتمتع على الرؤساء الخمسة أن يثبتوا أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليست نقابة لرؤساء الدول الذين يتعاونون في ما بينهم ويحتمون أنفسهم". وأضاف المركز البحثي أن "توزيعًا للمناصب على قاعدة نسب مئوية لكل فئة من الأطراف لا يكفي للتعامل مع التطلعات

في الانتخابات التشريعية التي انعقدت في أبريل. وفي 10 يوليو تطورت ثالث تظاهرة كبرى في البلاد ضد السلطة بدعوة من حركة 5 يونيو إلى ثلاثة أيام من الاضطرابات الدامية في باماكو، كانت الأسوأ في العاصمة منذ انقلاب 2012.

ورفضت المعارضة المالية الأحد التنازلات التي قدمها كيتا بهدف حل الأزمة السياسية وقالت إنها لن تقبل بغير تنحيه عن الحكم.



وأعلن كيتا في كلمة السبت حل المحكمة الدستورية وأنه يتجه إلى إعادة جانب من الانتخابات التشريعية المثيرة للجدل.

وقال المتحدث باسم تحالف المعارضة وهو هو توجو إن التحالف يرفض الاقتراح، مؤكداً "لن نقبل هذا الهراء، نطالب باستقالته بوضوح"، حيث يضم التحالف زعماء سياسيين وبنين وقادة منظمات أهلية.

وتثير الأزمة السياسية الحالية في مالي التي يشهد قسم واسع منها أعمال عنف جهادية أو نزاعات محلية، قلق

تتجه الأزمة السياسية في مالي نحو المزيد من التعقيد بعد فشل الوساطة الأفريقية في تحقيق أي اختراق بين الفرقاء يمكن البناء عليه لتجاوز الخلافات القائمة. ففي حين تطالب المعارضة باستبعاد الرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا كشرط أي تسوية سياسية، يبدو الأخير مستعداً لتقاسم السلطة مع معارضيه وهو مقترح يدعمه الأوروبيون والأميركيون.

باماكو - تسعى دولة مالي المضطربة للحفاظ على استقرار سياسي بعد أن فشلت جهود وساطة من قبل مجموعة من رؤساء دول غرب أفريقيا في تسوية الخلاف بين المتنافسين، فيما يخشى حلفاء مالي الأفارقة والأوروبيون والأميركيون على حد السواء وجود عنصر آخر مزعوم للاستقرار في بلد يواجه الجهاديين وسلسلة من التحديات وسط منطقة غير مستقرة.

وقاد رؤساء السنغال ماكي سال، وساحل العاج الحسن واتارا، والنيجر محمدو إيسوفو، ونيجيريا محمدو بوهاري، وغانا نانا أكوفو - أبو الوساطة إلى جانب رئيس نيجيريا السابق، جودلال جونانان في العاصمة باماكو. إبراهيم أوبوكر كيتا، وأعقب ذلك محادثات مع ائتلاف من جماعات المعارضة، التي تطالب باستقالة كيتا، لكن لم يرغب أي من الأطراف في تقديم تنازلات، مما أدى إلى توقف الوساطة.

وتأتي جهود الوساطة بعد أسابيع من احتجاجات مميتة قتل خلالها العشرات، حيث يتهم عشرات الآلاف من أنصار المعارضة كيتا بممارسة التخويف على نطاق واسع وشراء الأصوات خلال انتخابات برلمانية مثيرة للجدل أجريت في أبريل الماضي، مما أعطى إدارة كيتا أغلبية قوية.

ويواجه الرئيس كيتا الذي يحكم مالي منذ 2013 حركة احتجاج في الشارع منذ يونيو.

ويعبر المحتجون عن استيائهم إزاء العديد من الأمور في واحدة من أفقر دول العالم، بدءاً من تدهور الوضع الأمني إلى عجز السلطات عن وقف العنف في البلاد والركود الاقتصادي وفشل خدمات الدولة والفساد في عدد من المؤسسات. وأضاف إلى هذه الأزمات قرار المحكمة الدستورية بإلغاء نتائج نحو 30 مقعداً

سباق لعسكرة الفضاء بين واشنطن وموسكو

الأميركي، والأقمار الاصطناعية العسكرية "ميلستار" (ثمانية) والأقمار الفضائية للدفاع (سبعة) إضافة إلى العشرات من الأقمار الاصطناعية التي تستعمل في الاستطلاع والمراقبة، والتي ترسل تحذيراً عند إطلاق صواريخ.

وقادت موسكو جهوداً لتطوير تقنية التشويش على نظام تحديد المواقع، حيث تمكنت من تعطيل عمل النظم المدمرة الأميركية دونالد كوك في البحر الأسود عبر مجمع التشويش الإلكتروني، كما يمكن أن تتداخل روسيا مع الأقمار الاصطناعية لتعثر بقدرة على تمرير الرسائل بين القوات الأرضية، ويمكن أن تمنع خصوصاً من استخدام الأقمار الاصطناعية أو المحطات الأرضية المخترقة. ويمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي أول من قام بعسكرة الفضاء، مع محطة ساليوت 3، التي أطلقت سنة 1974، وزودت بالعديد من حساسات الاستطلاع، وأجريت اختبارات على متنها لمدفع طائرة حرق أهدافه، فيما تواصل روسيا إلى اليوم تجاربها الفضائية.

والعام الماضي، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب تشكيل قيادة عسكرية للفضاء ستكون مسؤولة عن ضمان هيمنة الولايات المتحدة التي تهددها روسيا في هذا المجال العسكري الجديد، رغبة منه في تأمين الجهوية في حال نشوب "حرب النجوم".

وتتصرف هذه القيادة الجديدة على الفضاء والأقمار الاصطناعية والطائرات ذات مستوى التحليق المرتفع، كما عهد إليها بمهام الردع والدفاع وتوفير قدرة قتالية فعالة وتدريب المقاتلين على الحرب في الفضاء.

وقال الجنرال جون ريموند قائد القيادة العسكرية الجديدة "نحن الأفضل عالمياً في الفضاء، غير أن مستوى تفوقنا يضيق، نريد التحرك سريعاً والبقاء في المقدمة".

وأضاف ريموند أن التهديدات "تتصاحب ما بين التشويش على الاتصالات وأقمار نظام تحديد الموقع وبين إطلاق صاروخ أرض جو ضد مقر صناعي".

وتتمثل هذه القوة مع حلفاء واشنطن التقليديين، مجموعة "الخمس أعين" التي تضم أجهزة الاستخبارات الأميركية والنيوزيلندية والبريطانية والكندية والأسترالية، وكذلك مع ألمانيا واليابان وفرنسا التي أعلنت بالفعل عن التخطيط لإنشاء قيادة مخصصة للفضاء.

وتابع قائد القوة العسكرية الجديدة "تاريخياً، لم تكن بحاجة إلى حلفاء في الفضاء الخارجي الذي كان مجالاً ثانوياً لكنه أصبح مهماً جداً اليوم".

موسكو - تعتبر روسيا خصم الولايات المتحدة الأساسي في مجال القوة العسكرية الفضائية، حيث يمتد تاريخ هذا التنافس إلى أيام الحرب الباردة، لكنه تعزز مع إعلان واشنطن العام الماضي إنشاء قوة عسكرية مستقلة تضمن هيمنتها على الفضاء الذي بات يشهد أنشطة روسية مريبة. واعتبرت روسيا أن اتهامات الولايات المتحدة وبريطانيا لها باختبار سلاح يمكن استخدامه لتدمير أقمار صناعية في الفضاء مجرد "هجمات دعائية".

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان "ندعو الأميركيين والبريطانيين إلى التزام المهنية عوض شن هجمات إعلامية دعائية، فلنجلس إلى طاولة الحوار"، مشددة على أن الاختبار مطابق للمعايير الدولية.



وكانت قيادة الفضاء الأميركية قد أكدت أن لديها "أدلة" على أن موسكو "أجرت اختباراً غير مدمر لسلاح مضاد للأقمار الاصطناعية في الفضاء في 15 يوليو".

وأوضحت القيادة في بيان صدر الخميس أن "اختبار الأسبوع الماضي هو مثال آخر على أن التهديدات التي تتعرض لها أنظمة الفضاء الأميركية والحليفة حقيقية وخطيرة ومتزايدة".

ودخلت لندن على خط الاتهامات الموجهة لموسكو، حيث كتب رئيس مديرية الفضاء البريطانية نائب المارشال الجوي هارفي سميث على تويتر أن "هذا النوع من الأعمال يهدد الاستخدام السلمي للفضاء".

وسرعان ما علق المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف على الاتهامات الأميركية والبريطانية قائلاً إن روسيا تدعم "نزع السلاح بالكامل في الفضاء وعدم وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء".

وتتبع روسيا انظمة للتحديد أو رفض الخدمات الفضائية الأميركية العسكرية والتجارية، كوسيلة لموازنة ميزة عسكرية أميركية متطورة، كما تقوم بتطوير مجموعة من الأسلحة المصممة للتدخل أو تدمير أقمار خصومها الاصطناعية.

وترجح الاستخبارات الأميركية أن تطارد روسيا أقمار نظام التموضع العالمي، المكون من 30 قمراً صناعياً (24 قمراً مفعلاً و6 أقمار احتياطية) والذي يعمل تحت إشراف الجيش

ترامب يواجه خطر الهزيمة قبل مئة يوم من الانتخابات الأميركية

المرشحين بعدما حقق فيها ترامب انتصاراً كاسحاً عام 2016.

ويتصاعد التوتر والريبة المتبادلة في صفوف الجمهوريين الذين يخشون خسارة مجلس الشيوخ في نوفمبر، حيث اتهمت ليز تشيني التي تعتبر من زعماء الأقلية الجمهورية في مجلس النواب قبل بضعة أيام بعدم الوفاء للحرز.

وقال مات غيتز النائب الجمهوري عن فلوريدا "ليز تشيني تعمل في الكواليس الآن في العلن ضد دونالد ترامب وبرنامجه".

ويجد ترامب صعوبة في وضع برنامجه وتحديد رؤية للسنوات الأربع المقبلة وهو يتمسك في الوقت الحاضر بشعار "القانون والنظام"، واعداداً باعتماد خط حازم ضد تزايد العنف في العديد من المدن الكبرى الأميركية.

ويتهمه منتقدوه بالسعي لتحويل الانتظار عن إخفاقاته، مذكرين بأن ترامب لعب الورقة نفسها مع اقتراب أي استحقاق انتخابي، سواء الرئاسيات عام 2016 أو انتخابات منتصف الولاية الرئاسية عام 2018.

ومازال ترامب يبحث عن ثغرة يمكنه استغلالها لتركيبة هجومه على بايدن حولها، غير أن خصمه يخوض حملة انتخابية محصورة بالحد الأدنى وسط القيود المفروضة للحد من انتشار الوباء، ما لا يترك للرئيس ماخذ كثيرة.

التي قضاها حتى الآن في البيت الأبيض تبعث على الشك.

والأرقام ليست مطمئنة في الوقت الحاضر لرجل الأعمال السابق النيوبروكي، إذ يُظهر متوسط استطلاعات الرأي الوطنية الذي يعده موقع "ريل كلير بوليتيكس" المستقل تقدم بايدين على ترامب منذ أكثر من ستة أسابيع بفارق يتراوح بين 8 و10 نقاط مئوية.

الملياردير الجمهوري دونالد ترامب يخشى هزيمة مذلة تجعل منه أول رئيس لولاية واحدة منذ أكثر من ربع قرن

وتشير الأرقام منذ العام 1980 إلى أن جميع المرشحين الذين كانوا يحققون فارقاً بهذا الحجم في مثل هذه المرحلة من الحملة فازوا في الانتخابات، باستثناء واحد هو الديمقراطي مايكل دوكاكيس الذي هزمه جورج بوش عام 1988.

وفي تكساس، الولاية التي لم يتمكن أي ديمقراطي من الفوز بها منذ جيمي كارتر عام 1976 والتي سيكون لها وزن كبير عند فرز الأصوات إذ تتمثل بـ38 من كبار الناخبين، الفارق ضئيل بين

أكتوبر كما يحصل عادة في الشهر الأخير قبل الانتخابات؛ أي حدث يمكن أن يقبل الديناميكية الانتخابية بين المرشحين اللذين يتواجهان بعدما سلكا مسارين على طرفي نقيض.

غير أن الوباء أضعف الرئيس الحالي إلى حد بعيد، وفضح إخفاقاته في التعامل مع الأزمة، وهو أهدر فرصة ل طرح نفسه في موقع الريان الذي يقود سفينته وسط العاصفة إلى بر الأمان، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة "إيه.بي.سي نيوز" أن ثلثي الأميركيين يعارضون تعاطيه مع فيروس كورونا. ويؤكد ترامب "لست بصدد الخسارة، استطلاعات الرأي خاطئة"، لكن بعيداً عن هذه التصريحات الحاسمة العالية النبرة، لا بد أنه يدرك أنه مقبل على استحقاق نوفمبر في موقع ضعف، ويسعى لإحداث تغيير.

وفي هذا السياق، بدل مدير حملته وغير إستراتيجيته ولو بصورة متأخرة في مطلع الأسبوع حيال كوفيد - 19، فأقر بعد أسابيع من الإنكار بأن الوضع "سيء قبل أن يتحسن".

وقال "إن إعطاء المثال أمر مهم جداً"، معلناً إلغاء مؤتمر الحزب الجمهوري الذي كان من المقرر عقده في جاكسونفيل بولاية فلوريدا، وأن يكون مفتوحاً أمام الجمهور. واعتمد ترامب نبرة رئاسية أكثر، لكن هل تستمر طويلاً؟ فالأيام 1300.

غير المتوقعة، في وضع صعب ومعزولاً فيما توجه إليه انتقادات شديدة حتى من داخل معسكره الجمهوري لتعاطيه الفوضوي مع أزمة قشي ووباء كورونا.

ومن المتوقع أن يسود توتر شديد الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر، وسط الانقسام والقلق اللذين يهيمنان على الولايات المتحدة في وقت ارتفعت فيه قضية الوباء إلى أكثر من 140 ألف قتيل، فيما يشتد تبادل الهجمات والاتهامات مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي.

ويؤكد ترامب (75 عاماً) أن خصمه جو بايدين (77 عاماً) "دمية" يحركها اليسار الراديكالي وأنه يريد القضاء على "أسلوب العيش الأميركي"، فيما يدعو المرشح الديمقراطي إلى "معركة من أجل روح أميركا".

وإزاء استطلاعات للرأي تشير جميعها إلى تقدم بايدين عليه، يخشى الملياردير الجمهوري هزيمة مذلة تجعل منه أول رئيس لولاية واحدة منذ أكثر من ربع قرن.

غير أن الأمور لم تحسم بعد، فبعد ثلاث سنوات ونصف السنة من التقلبات المتعاقبة، مازال من الممكن أن يطرا أمر يقبل الوضع رأساً على عقب. فهل تشهد الحملة هفوة خطيرة يرتكبها بايدين؟ أو وفاة أحد قضاة المحكمة العليا؛ أو الإعلان عن لقاح ضد فيروس كورونا؟ أو واحدة من مفاجات

استطلاعات الرأي الوطنية ويبدو في صدارة ولايات يمكن أن تبدل مجرى الانتخابات مثل فلوريدا وميشيغن وكارولينا الشمالية. ويات الرئيس الأميركي المعروف بنزقه وردود فعله



الطريق لم تعد معبدة